

أثر تغيرات معدل عائد المشاركة على الاستقرار المالي في
المصارف الإسلامية - دراسة قياسية لعينة من المصارف
الإسلامية السعودية والبحرينية (2007-2015) -

نصيب أميرة أ.د. سحنون محمود

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2

الملخص

تعتبر القاعدة الفقهية "الغنم بالغرم" أو المشاركة في الأرباح والخسائر أساس العمل المصرفي الإسلامي، وقد أوجدت المصارف الإسلامية لنفسها صيغا تمويلية تقوم على هذا الأساس ممثلة في صيغ التمويل بالمشاركة وهي المشاركة، المضاربة، و بعض صيغ التمويل الأخرى التي تستخدم فيها المصارف الإسلامية الأموال المودعة في حسابات الاستثمار المشترك. ومن ثمة فقد كان القرار التمويلي في هذه المصارف ووفق صيغ التمويل هذه مبنيا على معدل العائد المحقق من الاستثمار الممول أو ما يعرف بمعدل عائد المشاركة، الذي ارتأينا أن نعرضه كمؤشر لقياس كفاءة الاستثمار الممول بالمشاركة.

ومن منطلق ما تنطوي عليه صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية من مخاطر، تفضي إلى تقلبات في معدل عائد المشاركة وتؤثر على استقرارها جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتوضيح أثر التغيرات في معدل عائد التمويل بالمشاركة على استقرار المصارف الإسلامية، من خلال قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف الإسلامية السعودية والبحرينية باستخدام مؤشر الاستقرار المالي Z SCORE ، وتقدير علاقة معدل عائد المشاركة لعينة الدراسة بمستوى الاستقرار المالي باستخدام بيانات البانيل والبرنامج الإحصائي 8 eviews للوصول إلى مجموعة من النتائج.

الكلمات المفتاحية: التمويل بالمشاركة، معدل عائد المشاركة، استقرار المصارف الإسلامية، Z SCORE.

Abstract :

The Jurisprudential rule of participating in both the profits and losses « al ghurm bi al ghum » is considered as the basis of Islamic banking, and Islamic banks have created for themselves some financing formulas based on this rule represented in the funding formulas to participate, including musharakah, mudarabah and some other funding formulas where Islamic banks use the deposited funds of the investment joint accounts, it is therek the funding decision in this banks, and according to these funding formulas based on the rate of return from investing, or what is know as a profits and less sharing ratio (participation rate of return).

On the basis of risk with musharaka funding in islamic banks , this study comes as an attempt to illustrate the role of participation rate of return on the stability of Islamic banks, by measuring the financial stability of a sample of Saudi Islamic and bahraini banks, using the z score index. Than We will estimate the relationship between participation rate of return and financial stability index, using panel data and the statistical program eviews 8, and thus obtain a range of results.

Key words : participative financing, participation rate of return, stability of Islamic banks, z score.

مقدمة:

شهدت الساحة المالية الدولية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في حجم المصارف الإسلامية سواء من خلال إنشاء مصارف جديدة أو من خلال تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، وقد صاحب هذا التطور تطورا مماثلا في صيغ التمويل التي تعتمد عليها خاصة في التمويل الاستراتيجي منه.

ويعتبر التمويل بالمشاركة جزءا هاما من التمويل الاستراتيجي الذي يكون الغرض منه حصول المصارف الإسلامية على الربح باستخدامها لأموالها وأموال المودعين في عمليات استثمارية على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر. متخذة من معدل عائد المشاركة أساسا لتقييمها، ومن ثمة معيارا لاتخاذ قرارها التمويلي.

ولما كان القرار التمويلي وفق أساليب التمويل بالمشاركة مبنيا على نتائج توقعية للمشاريع الممولة، فإن المصارف الإسلامية تكون عرضة لمخاطر عدم تحقق التوقعات بشأن الأرباح، مما يهدد أكيد استقرارها وقدرتها على الاستمرار في أداء الوظائف المنوطة بها. لذلك كانت الحاجة ماسة بنا إلى هذه الدراسة، والتي انطلقنا فيها من التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التغيرات في معدل عائد المشاركة على استقرار المصارف

الإسلامية؟

ندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتمويل الإسلامي؟ وما هي صيغ التمويل التي تقوم على المشاركة في الأرباح والخسائر؟
- ما هو معدل عائد المشاركة؟ ما هي مكوناته؟ وكيف يتحدد؟

- فيما يتمثل مؤشر الاستقرار المالي Z-score؟ وما مدى ملاءمته
لقياس استقرار المصارف الإسلامية؟
وكإجابة أولية عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات
التالية:

- يعتبر مؤشر الاستقرار المالي Z-score من أحسن الطرق المستخدمة
في قياس استقرار المصارف.

- يؤثر معدل عائد المشاركة إيجابا على مستوى استقرار المصارف
الإسلامية.

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية والوقوف على صحة أو عدم
صحة الفرضيات قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى النقاط التالية:

أولا: الإطار النظري لمعدل عائد المشاركة

ثانيا: تحليل الاستقرار المالي في المصارف وطرق قياسه

ثالثا: القياس الاقتصادي لأثر تغيرات معدل عائد المشاركة على

استقرار المصارف الإسلامية

رابعا: خاتمة

وقد اتبعنا في ذلك منهجا وصفيا تحليليا من خلال تناولنا للإطار النظري
لمعدل عائد المشاركة ومؤشر الاستقرار المالي Z-score اعتمادا على بعض المراجع
بلغات عربية وأجنبية، وتحليلنا لنتائج حساب قيمة مؤشر Z-score في مصارف
العينة على طول فترة الدراسة، كما استخدمنا الأساليب القياسية الخاصة بمعطيات
بانيل واللازمة لتقدير العلاقة بين معدل عائد المشاركة ومؤشر الاستقرار المالي

كما تتجلى أهمية الدراسة من خلال عرض معدل عائد المشاركة وطريقة تحديده وقياسه، توضيح مؤشر Z-SCORE وتبيان مدى ملاءمته لقياس الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، وكذا معرفة مدى تأثير التعامل بآلية المشاركة من خلال معدل عائد المشاركة على استقرار المصارف الإسلامية.

أولاً: الإطار النظري لمعدل عائد المشاركة

يقوم اقتصاد المشاركة على مبدأ المشاركة في الربح والخسائر ويلغي التعامل بالفائدة أحذا وعطاء، وذلك لا يعني قصوره وعدم قدرته على إحداث التوازن في جانبه المالي والحقيقي، بل إنه يختص بمؤشرات كفيلة بإدارة النشاط الاقتصادي تعتمد على الربح وتختلف باختلاف صيغ التمويل. ويعد معدل عائد المشاركة إحدى المؤشرات التي يعتمدها اقتصاد المشاركة يقوم في جانب منه على الربح المتوقع من العملية الاستثمارية، وعلى نسبة توزيع هذا الربح أو نسبة المشاركة المتفق عليها في صيغ التمويل بالمشاركة في جانبه الآخر.

1. التعريف بصيغ وأساليب التمويل بالمشاركة

يعرف منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه " تقديم ثروة نقدية أو عينية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"¹، ومعنى ذلك أن التمويل قد يكون نقداً أو عيناً، يستثمر من قبل الطرف الثاني " الممول " للحصول على عائد مشروع. فإن كان هذا العائد أجراً وثواباً من الله

¹ منذر قحف، مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي: تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 12.

كان التمويل تبرعياً، وإن كان القصد هو الحصول على الربح باستخدام رأس المال كان التمويل استراتيجياً، ويشمل هذا الأخير التمويل بالبيع من مريحة، سلم واستصناع، والتمويل بالإيجار (الإجارة) ، والتمويل بالمشاركة (مشاركة، مضاربة، مغارسة، مزارعة ومساقاة). وصيغة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية هي أن يقوم البنك بتقديم التمويل المطلوب عن طريق دخوله شريكاً مع العميل في ملكية العملية محل التمويل وفي الربح المتوقع منها في ضوء قواعد وأسس توزيع متفق عليها، في حين يتحمل كل شريك في الملكية الخسارة على قدر مساهمته. وتوجد أساليب شرعية عديدة للتمويل بعقد المشاركة وفقاً لتنوع أشكال المشاركات ومنها:

- **المشاركة:** هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه الاشتراك في الأموال لاستثمارها وتقليبها في النشاطات المختلفة، بحيث يُسهم كل طرف بحصة في رأس المال، والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معاً، ومن ثم يتحمل جزءاً من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص¹، أما الربح فيتم توزيعه بالاتفاق بين الطرفين. والمشاركة صيغة مصرفية يقوم من خلالها المصرف بمشاركة عملائه بتقديم حصة من رأس المال بنسب متفاوتة أو متساوية من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً لحصة من رأس المال ومستحقاً لنصيبه من الأرباح حسب الاتفاق

¹ صالح صالح، عبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ظل التقلبات الاقتصادية الدورية، ورقة مقدمة لفعاليات المنتدى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدليل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 05-06 ماي 2009، ص 02.

وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال¹. وتقسم المشاركة وفقا لاستمرارية ملكية المصرف إلى:

- المشاركة الدائمة: (الثابتة أو المستمرة) وهي المشاركة التي تربط أجلها بأجل المشروع الممول نفسه، فالمشاركة قائمة طالما بقي المشروع قائما، وهذا لا يمنع بطبيعة الحال أيا من الشركاء من بيع حصته أو التصرف فيها بشكل ينهي مشاركته في المشروع².
- التمويل على أساس صفقة معينة (المنتهية): وفيها يقوم البنك بالمشاركة مع أحد العملاء في صفقة معينة كعملية استيراد أو تصدير كمية من السلع، ويقتسم البنك مع شريكه في الصفقة الأرباح حسب النسب المتفق عليها، وتنتهي المشاركة بمجرد انتهاء الصفقة³.
- المشاركة المتناقصة⁴: وهي نوع من المشاركة ينتهي بالتملك للعميل أي يحل محل المصرف الإسلامي في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات

¹ صالح صالح، بن عمارة نوال، الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة، دراسة تطبيقية
بنك البركة الجزائري، مجلة الباحث، ع2، 2003، ص 52.

² شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم
والإجراءات والتكلفة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2013، ص 123.

³ المرجع نفسه، ص 123.

⁴ أحمد محمد محمود نصار، الإستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، الشركات، المضاربة، المزارعة،
المساقاة و المغارسة، السندات والصكوك، مركز الرصد و التواصل المالي الإسلامي، المجلس العام
للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ص 76.

وفقا للشروط المتفق عليها وطبيعة العملية، وذلك من خلال توزيع الربح على ثلاثة أجزاء أو أربعة أو خمسة على النحو التالي:

● جزء يقدم للمصرف كمساهمة منه في سداد العين الممولة، والمقابل لذلك يصبح ملكا للعميل وبزيادة الحصة المدفوعة تتناقص ملكية المصرف إلى أن يكتمل سداد قيمة التمويل الذي قدمه المصرف للعميل.

● الجزء الثاني يقدم للمصرف كربح صافي له بحسب النسبة المتفق عليها. وكذلك مشاركته للخسائر إن وقعت بقدر مشاركته للعميل في التمويل والإدارة.

● الجزء الثالث هو نصيب العميل من الربح.

– **المضاربة:** المضاربة أو القراض اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله، ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان من نصف، ثلث أو ربع، وإن لم تريح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأسماله، وضاع على المضارب جهده. لأن الشركة بينهما في الربح أما الخسارة فإنها تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل المضارب شيئا منها إلا بضياح جهده وعمله مادامت الخسارة غير ناتجة عن إهمال أو تقصير¹. وقد يحدث أن يخلط مال المضاربة بقيام المضارب بخلط ماله مع مال رب المال أو مع أموال أصحاب الأموال المخلوطة جميعها، ومن ثمة استثمارها

¹ حسن الأمين، المضاربة وتطبيقاتها الشرعية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المعهد الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ط3، 2000، ص 19.

بهدف تحقيق الربح. وهذا الخلط مرفوض عند الحنفية، الحنابلة والشافعية ومجاز عند المالكية¹.

ولا تختلف المضاربة عن المشاركة من حيث الشروط العامة ممثلة في أهلية المتعاقدين، الصيغة والمحل أما شروطها الخاصة فتتعلق بكل من رأس المال والربح:²

- الشروط المتعلقة برأس المال: وهي أن يكون رأس المال حاضرا لا دينا في ذمة المضارب لأن ما في الذمة لا يتحول ويعود أمانة، وأن يكون معلوم المقدار والصفة عند العقد لأن جهالته تؤدي إلى جهالة الربح، ثم أن يكون نقدا ويسلم إلى المضارب لأنه أمانة ولا يصح إلا بالتسليم كالوديعة، فلو اشترط بقاء يد المالك على المال فسدت المضاربة.

- الشروط المتعلقة بالربح: تشترط صحة المضاربة أن يكون الربح مقدارا معلوما بنسبة معينة لكل من المضارب ورب المال، لأن المعقود عليه هو الربح وجهالته تعني فساد المضاربة، وأن تكون هذه النسبة حصة شائعة من الربح لا من رأس المال.

وللمضاربة من حيث الشروط شكلين هما **مضاربة مطلقة** يمنح فيها رب المال (البنك) للمضارب (العميل) كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الإسلامية، و **مضاربة مقيدة** يشترط فيها رب المال (البنك) على المضارب شروطا معينة ومقبولة شرعا يقيد بها المضارب للعمل في إطارها. أما من حيث عدد الأطراف

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط4، 2012، ص 95.

² حسن الأمين، مرجع سابق، ص ص 20-29.

الفاعلة فيها فإنها تقسم إلى مضاربة ثنائية تتم بين طرفين يقدم فيها الأول ماله والثاني جهده وعمله، و مضاربة مشتركة متعددة أو موازية تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب المال والمضارب واحد أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب المال والمضاربون، وهذه المضاربة ناتجة عن جواز خلط مال المضاربة التي أقرتها المالكية، وهي الصورة الأكثر استخداماً في المصارف الإسلامية المتعارف على أنها تقوم بخلط المال¹، سواء في جمعها للموارد فتدخل كمضارب لرب مال (مودع) واحد أو مجموعة من المودعين، أو في استخدامها بمنح مالها وأموال المودعين لمضارب أو أكثر.

هذا ناهيك عن مختلف الصيغ التمويلية الأخرى (كالمزارعة، المغارسة، المساقاة...) التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدم فيها ودائع الحسابات الاستثمارية المشتركة بعد الاتفاق مع أصحابها على نسبة من الربح محددة بينهما.

2. مؤشر معدل عائد المشاركة

يمثل معدل عائد المشاركة نسبة الربح الذي يحصل عليه الممول من عمليات التمويل بالمشاركة التي يقوم بها (بمعنى نسبة المشاركة مضروبة في الربح المحقق من الاستثمار) إلى مبلغ التمويل المقدم وفق صيغ التمويل بالمشاركة. أو بعبارة أخرى هي إجمالي الدخل الذي يحصل عليه المصرف من التمويل المقدم للعميل بصيغ التمويل التشاركي منسوب إلى مبلغ التمويل الذي قدمه البنك في إطار هذه الصيغ. ويمكن التعبير عن ذلك وفق الصيغة التالية²:

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 96.

² المرجع نفسه، ص 201.

معدل عائد المشاركة = (أرباح الممول من عمليات التمويل بالمشاركة/ مبلغ التمويل الممنوح وفق صيغ التمويل بالمشاركة)×100.
 وإذا أخذناها رمزياً يمكننا إعطاء معادلة حساب معدل عائد المشاركة بالصيغة الرياضية التالية:

$$ppr = \frac{r \times plsr\%}{c \times n} \times 100 \dots (2)$$

حيث: ppr : معدل عائد المشاركة

r : مبلغ الربح المحقق من الإستثمار

$plsr$: نسبة المشاركة

c : مبلغ التمويل

n : مدة المشروع بالسنوات

والملاحظ من خلال هذه الصيغة أن تحديد معدل عائد المشاركة يتوقف على أمرين اثنين هما الربح المتوقع من العملية الاستثمارية ونسبة المشاركة المتفق عليها بين المصرف والعميل.

أما عن الربح المتوقع فإن المصارف الإسلامية عادة ما تستخدم دراسات الجدوى لتحديده وبعض الطرق المستعملة في النظام التقليدي لقياس العائد كطريقة فترة الاسترداد، صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي وغيرها من الطرق الأخرى التي تقوم في احتسابها على معدل الخصم شريطة تكييف طريقة لحساب هذا الأخير تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الإطار فقد حاول العديد من الباحثين اقتراح أساس فكري لتحديد معدل الخصم يستند إلى مفهوم الربح المتوقع. أهمها اقتراح الدكتور أنس الزرقا القائل

باستخدام معدل العائد على الاستثمار كأساس للخصم¹، اقترح الدكتور معبد الجارحي حول استخدام معدل العائد على الودائع المركزية قصيرة الأجل في خصم صافي الإيرادات المتوقعة لرأس المال بهدف الوصول إلى قيمتها الحالية مما يجعله أداة سليمة في تحديد جدوى المشاريع، كما اقترح الدكتور سيد الهواري أن يكون معدل الخصم هو معدل العائد على أحسن استثمار بديل يتصف بنفس مواصفات المشروع تحت الدراسة (من حيث الشرعية، الأولوية و درجة المخاطر...). أما الدكتور حسين شحاته فقد اعتبر معدل الخصم هو متوسط النسبة المثوية للأرباح المتوقعة إلى رأس المال المستثمر. وأنه متوسط المعدل المتوقع مقدرا بأوزان نسبية لعوائد الاستثمارات المثيلة التي تتصف بنفس درجة المخاطر للمشروع تحت الدراسة حسب الدكتور كوثر عبد الفتاح الأبي². وقد رفضت هذه الأخيرة فكرة تحديد معدل الخصم اعتمادا على تكلفة رأس المال بحجة أن مفهوم تكلفة رأس المال في المنهج الرأسمالي يقوم على الفائدة المدفوعة على رأس المال المقترض والمملوك وهو ما يختلف دون شك عن مفهوم التكلفة من منظور الشريعة الإسلامية.

إلا أن هذا الاقتراح قد قوبل بالرفض من قبل مجموعة من الباحثين انطلاقا من أن احتساب تكلفة رأس المال المملوك لا تتم بنفس طريقة احتساب تكلفة رأس المال

¹ موسى آدم عيسى، المؤشرات المالية البديلة عن معدل الفائدة: أهمية الموضوع ومبرراته، الجهود السابقة و الجوانب التي تتطلب التطوير، مؤتمر المؤشرات المالية البديلة عن معدل الفائدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد المصري الإسلامي للبحوث والتدريب، الرياض، ماي 2007، ص 15.

² محمود حسين الوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، ص ص 23-27.

المقترض، ثم إن الأموال المقترضة لا يمكن أن تكون بالضرورة من مؤسسات مالية تتعامل بالفائدة خصوصا وأن هناك مؤسسات مالية إسلامية تمول مشاريع وفق صيغ وأدوات التمويل الإسلامي. ومن ثمة فقد اعتبروا أن تكلفة الأموال تصلح لأن تكون معدلا للخصم¹.

أما عن نسبة المشاركة فإن المصارف الإسلامية في تحديدها لها تراعي عوامل عدة أهمها معدل العائد المطلوب الذي يرغب المصرف في تحقيقه من المشروع الممول، مدة حياة المشروع بمعنى الفترة اللازمة لتحقيق الربح وتصفية المشروع، كما تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الأخرى كطبيعة المخاطر التي ينطوي عليها المشروع، والدخل الناتج عن أعمال أخرى إضافية للعميل وسجله الائتمان...² كما تراعي في تحديدها لهذه النسبة المنافسة فيما بينها إن كانت تعمل في ظل نظام إسلامي، ومعدل الفائدة إن كانت تعمل في نظام مزدوج (إسلامي تقليدي).

ومن ثمة فإن المصارف الإسلامية تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل بصيغتي المشاركة والمضاربة بعد تأكدها من أن حجم العائد المتوقع تحقيقه من الاستثمار كاف لتغطية تكلفة رأس المال، ويتم ذلك من خلال ضرب حجم رأس المال المخصص للاستثمار من قبل المصرف في معدل العائد المطلوب والفترة المتوقعة، ليصل إلى مبلغ العائد الصافي الذي يود البنك تحقيقه من خلال المشروع (العائد

¹ المرجع نفسه، ص 250-251.

² Muhammad Abdurrahman Sadique, Profit and loss allocation among islamic bank and client partener in equity financing : practice, precepts and alternative, J.KAU, Islamic economie, Vol 22, N⁰ 1, 2009, P 146.

الأدنى المطلوب)، بعد ذلك يقسم هذا الأخير على الربح الإجمالي المتوقع للمشروع للحصول على نسبة حصة البنك من الأرباح (معدل المشاركة)¹، وبناء على ذلك يمكن تقديم الصيغة الرياضية التالية:

$$pr = (r.c.n)/\pi \dots (2)$$

حيث: pr : معدل المشاركة

r : معدل العائد الأدنى المطلوب من قبل البنك الإسلامي

C : مبلغ رأس المال المخصص للعملية الإستثمارية

π : الربح المتوقع.

n : الفترة المتوقعة

ومعنى ذلك أن العائد الذي يسعى البنك لتحقيقه يقارن بإجمالي الربح الذي يتوقعه البنك أن يولده المشروع ومن ثمة ينعكس كنسبة من ذلك، وبعد أن يحدد البنك حجم العائد الذي يرغب في تحقيقه، ما تبقى من الأرباح المتوقعة وبغض النظر عن حجمها تؤخذ كحصة ربح للعميل أو الشريك ونسبة أحدهما إلى الآخر تسمى نسبة تقاسم الأرباح².

ويتأثر معدل المشاركة ب³:

¹ Idem, P146-147.

² Muhammad Abdurrahman Sadique, Op.Cit, P147.

³ Idem, P147- 148.

- الفترة المتوقعة للمشروع، والتي عادة ما تقدر بالأشهر، و تؤخذ كمتغير في تحديد حصة البنك من الأرباح إنطلاقا من أن المشروع الذي يأخذ فترة أطول لإنجازه ينطوي غالبا على حصة أكبر من الأرباح المخصصة للبنك.
- معدل العائد المطلوب، الذي يمكن أن يتغير استنادا إلى عدة عوامل منها طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المشروع، الدخل الناتج عن بعض الأعمال الإضافية للعميل طالب التمويل، والسجل الإئتماني له... ومن ثمة كانت المفاوضات مع العملاء المحتملين تعتمد على المعدل الشهري ليطم تطبيقها.
- يطبق معدل المشاركة على أنواع مختلفة من الاستثمارات تكون مقابلة لمعدلات الإقراض في البنوك التقليدية التي يمكن أن تتغير نظرا لربحية المشروع، وهذا السيناريو يعتمد على المنافسة مع البنوك التقليدية التي يشكل وجودها تأثيرا على معدلات المشاركة التي يمكن أن تطلبها البنوك الإسلامية، إذ يمكن أن يفضل العملاء المحتملين اقتراض رأس المال بأسعار فائدة ثابتة منخفضة نسبيا مع ارتفاع الأرباح المحتملة، وبالتالي كان معدل الفائدة على القروض الممنوحة من قبل البنوك التقليدية أساس أولي لتحديد معدل المشاركة.

ثانيا: تحليل الاستقرار المالي في المصارف وطرق قياسه:

يعتبر الاستقرار المالي مفهوما واسعا يشمل مختلف جوانب النظام المالي من بنية تحتية وأسواق ومؤسسات مالية، وقدرتها على احتواء الاختلالات والتعامل معها في التوازن قبل أن تصبح تهديدات للنظام المالي ذاته، أو للنشاط الاقتصادي ككل من خلال آليات السوق التصحيحية، مما يجعل من الاستقرار المالي شاملا لأبعاد

وقائية وعلاجية¹.

ويعد استقرار المصارف جزءاً هاماً وحساساً من استقرار النظام المالي ككل، إذ يقول Crockett في تعريفه لاستقرار النظام بأنه الوضع الذي تكون فيه المؤسسات الرئيسية في النظام المالي مستقرة وتسودها درجة عالية من الثقة الدائمة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية دون توقف أو مساعدة خارجية وأن الأسواق المالية تكون مستقرة عند ما تتمكن الأطراف الفاعلة فيها من إتمام معاملاتهم بثقة وبأسعار تعكس القيم الحقيقية ولا تتغير في الأجل القصير². والمقصود هنا بالمؤسسات الرئيسية في النظام المالي مجموع المؤسسات المالية على رأسها المصارف واستقرارها يعني أن تسودها درجة عالية من الثقة الدائمة فيما يتعلق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية دون توقف ودونما حاجة لدعم خارجي، ومن ثمة قدرتها على التكيف مع الصدمات الخارجية واحتوائها.

ويمكن قياس متانة واستقرار المصارف بطرق عدة منها مؤشرات الحيلة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة القطاع المالي بشكل منفرد أي كل مؤسسة مالية على حدى، أو ما يعرف بإطار CAMELS، وكذا اختبارات الإجهاد التي تسعى لتوضيح مدى قدرة المؤسسات المالية على التصدي وتحمل الاضطرابات المالية، ناهيك عن بعض النماذج الإحصائية المتعلقة بتقييم المخاطر خاصة الائتمانية منها كنموذج

¹ Garry Schinasi, Defining financial stability, IMF working paper, N⁰ WP/04/187, October 2004, P6-7.

² Abayomi Alawode, Mohamed Alsadek, What is financial stability, Financial stability paper series, Central bank of bahrain, N⁰ 1, March 2008, p 9.

تنقيط القروض.

1. معيار **camels**: يعتبر هذا المعيار مؤشرا سريعا للإلمام بحقيقة الموقف

المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويشمل:

● **مؤشرات كفاية رأس المال**: ومنها مؤشرات رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر والتي تقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المرجحة بالمخاطر، والتوزيع التكراري لمعدلات رأس المال الذي يستخدم لتفادي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع، وتفيد في النظر إلى معدلات رأس المال للمؤسسة المالية الواحدة¹.

● **مؤشرات جودة الأصول**: منها ما يتعلق بالمؤسسات المقرضة كنسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض، حجم الاقراض بالعملة الأجنبية، نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية، ومنها ما يتعلق بالمؤسسة المقرضة كنسبة الرفع المالي للمؤسسات غير المالية أو نسبة الدين إلى أسهم رأس المال، مؤشرات الربحية أو العائد على أسهم رأس المال بالنسبة للشركات، مؤشرات التدفقات النقدية².

¹ زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، البحث منشور على موقع

موسوعة التمويل الإسلامي - www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../bbb.doc تاريخ الإطلاع 2015/02/14، 23:41، ص 16.

² المرجع نفسه، ص 16-18.

- **مؤشرات جودة الإدارة:** هناك بعض المؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس جودة الإدارة وإن كانت تختلف من مؤسسة إلى أخرى منها معدلات الانفاق، نسبة الايرادات لكل موظف و التوسع في عدد المؤسسات المالية¹.
- **مؤشرات الايرادات والربحية:** كالعائد على الأصول أو نسبة صافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، العائد على حقوق الملكية أو نسبة صافي الأرباح إلى معدل رأس المال، معدلات الدخل والانفاق إضافة لبعض المؤشرات الهيكلية كهامش الفائدة إلى إجمالي الدخل ونسبة المصروفات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل².
- **مؤشرات السيولة:** منها نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل، إضافة للتسهيلات المقدمة من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية ونسبة الودائع إلى القروض الممنوحة، وكذا مؤشرات سيولة السوق الثانوي والسوق ما بين البنوك³.
- **درجة الحساسية للمخاطر السوقية:** لكل نوع من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية نماذج ومؤشرات لقياسها إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد لجميع أنواع هذه المخاطر هو مقياس VAR (القيمة المعرضة للخطر Value at risk) والذي يقيس أقصى خسارة محتملة في المحفظة

¹ أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005، ص 7.

² غاري شينازي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا إقتصادية، ع 36، سبتمبر 2005، ص 09.

³ غاري شينازي، مرجع سابق، ص 09.

الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، يكتسي هذا المقياس درجة كبيرة من الأهمية في تطوير الطرق التي توفر التقديرات الدقيقة عن مدى تعرض المؤسسات المالية والمخاطر الاستثمارية لمخاطر السوق، وبالنظر لأهميته هذا المعيار فقد فرضت لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية عام 1996 على المؤسسات المالية كالبنوك وضع متطلبات رأس المال بناء على تقديرات VAR. وتصنف نماذج الـ VAR إلى ثلاث مناهج هي المنهج المعلمي الذي يشمل نموذج التباين المشترك ونموذج التقريب التربيعي، المنهج غير المعلمي (المحاكاة) الذي يشمل نموذج المحاكاة التاريخية ونموذج محاكاة مونت كارلو، ونهج الشبكات العصبية الاصطناعية¹.

2. اختبارات الإجهاد: تسمح هذه الاختبارات لصناع القرار بتقييم عواقب الصدمات الخارجية التي تتعرض لها المؤسسات المالية، وإمكانية فقدان محافظ معينة نظرا لظروف السوق، وذلك من خلال قيام كل بنك باستخدام تقنيات لتقييم قدرته على مواجهة المخاطر أو تحديد أثر هذه الأخيرة على مجموعة المؤشرات المالية خاصة مؤشرات كفاية رأس المال الربحية، وعلى المستوى الكلي بتقييمها لقدرة مجموعة من البنوك مع محافظ مختلفة على

¹ سرمد كوكب الجميل، حسن صبحي حسن، تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، ع89، 2008.

مواجهة الصدمات وكيف للصدمات التي تواجه بنكا واحدا أن تؤثر على البقية وعلى النظام ككل¹.

3. مؤشر z-score

تختص المخاطر الائتمانية أو مخاطر عدم القدرة على السداد التي تواجهها المصارف على غرار مخاطر السوق بطرق عدة لقياسها منها تنقيط القروض credit scoring، والتي تهدف إلى التنبؤ باحتمال التخلف عن السداد لقروض جديد باستخدام قروض سابقة، من خلال إعطاء درجة أو نقطة للمقترض المحتمل لتقدير الأداء المستقبلي له وقدرته على الوفاء بناء على قروض سابقة ذات خصائص مماثلة². وتعتبر بذلك أداة للتمييز بين فئتين من المقترضين، الفئة المتعثرة والفئة غير المتعثرة. وتعطي دالة scoring نتائج التنقيط باستخدام جملة من المتغيرات المعبرة عن استخدامها لمبدأ تحليل التمايز، والتي يعتمد في تحديدها على النموذج الأصلي لألتيمان zeta score³.

وبذلك يمكن اعتبار مؤشر zeta-score من أفضل المؤشرات لتقييم مخاطر

¹ Peter Sarlin, Mapping financial stability, Springer, London, 2014, P34.

² Boubacar Diallo, Un modele de "credit scoring" pour une institution de micro-finance africaine : le cas de nyesigiso au mali, Hal archives-ouverts, 16 may 2006, P4-5.

³ بوداح عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص 242.

الإئتمانية ومن ثمة قياس الاستقرار المالي والسلامة المالية للمصرف لأنه يفيد في معرفة إن كان المصرف سيواجه إعسار مالي بينما المؤشرات الأخرى (value at risk ، stress test ، VAR) تقيس أساساً مدى مواجهة المصرف لمشكلة السيولة. والإعسار المالي أشد خطورة من أزمة السيولة لأنه يعني أن قيمة أصول المصرف أقل من التزاماته مما يدل على أن المؤسسة على خطوة من الإفلاس في حين أن أزمة السيولة تعني عدم القدرة الآنية على الوفاء بالالتزامات بأقل تكلفة مما قد يجبر المصرف على بيع أصوله بأقل من قيمته الحقيقية¹.

أنشأ مؤشر z score من قبل إدوارد ألتمان عام 1968 كأول نموذج للقرض التنقيطي متعدد المتغيرات، وهو يقيس السلامة المالية للمؤسسة واحتمال تعرضها للفشل والإفلاس، بني على أساس معطيات أو بيانات 86 مؤسسة عامة نصفها كان مدرجا في قائمة المؤسسات المعرضة للإفلاس في الفترة ما بين 1946 - 1965، ونصفها الآخر مصنف كمؤسسات غير معرضة للإفلاس وكان حجم رأسمالها بين 1 مليون دولار و 25 مليون دولار، وبسبب كثرة مؤشرات الإعسار المالي اختار ألتمان 22 نسبة من النسب المالية الشائعة بهدف إيجاد مؤشرات بسيطة تسمح بالفرقة بين المؤسسات المفلسة وغير المفلسة، ومن بين 22 نسبة هذه اختار 5 نسب كأفضل مزيج يسمح بالتكهن بإفلاس المؤسسة من عدمه، وبعد اختبار

¹ حسن بلقاسم غسان، عبد الكريم أحمد قندوز، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الإقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر، 19-21 ديسمبر 2011، ص 8.

النموذج وضع ألتمان الصيغة التالية لـ z score :

$$Z = 1.2 X_1 + 1.4 X_2 + 3.3 X_3 + 0.6 X_4 + 1.0 X_5 \dots\dots\dots(3)$$

حيث:

X_1 : رأس المال العامل / مجموع الأصول

X_2 : الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول

X_3 : الدخل قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول

X_4 : القيمة الدفترية للأسهم/إجمالي الخصوم

X_5 : المبيعات/مجموع الأصول.

ووضع حدودا لقيم Z ، فإذا كانت $Z > 2.99$ فإن المؤسسة في منطقة

الأمان، وإن كانت $1.81 < Z < 2.99$ فإن المؤسسة في منطقة رمادية، أما إذا

كانت $Z < 1.81$ فإن المؤسسة في منطقة الإفلاس¹.

أما بالنسبة للمصارف فإن هذا المؤشر يطبق على البنوك الإسلامية والبنوك

التقليدية على حد سواء ويتحدد وفق المعادلة التالية:²

$$Z = (K_{t:q} + U_{t:q}) / \delta_{t:q} \dots\dots\dots(4)$$

¹ Morten Reistad Aasen, Applying Altman's z-score to the financial crisis, An empirical study of financial distress on Oslo stock exchange, Norwegian school of economics, Bergen, 2011, P14-16.

² Hatem Hatef Abdulkadhim Altaee, Ibaa Anis Talo, Mustafa Hasan Adam, Testing the financial stability of banks in GCC countries : pre and post financial crisis, International journal of business and social research (IJBSR), Volume 3, N^o 4, April 2013, P7.

حيث:

$K_{t,q}$ تمثل (رأس المال + الإحتياطيات)/الأصول

$U_{t,q}$: متوسط العائد / الأصول

$\delta_{t,q}$: الإنحراف المعياري للعوائد على الأصول.

يعتبر مؤشر Z score المعيار الأكثر انتشارا لقياس السلامة المالية للمصرف وهو يرتبط عكسيا مع احتمال إعساره، أي احتمال أن تصبح قيمة أصوله أقل من قيمة الديون، وتمثل القيمة المرتفعة لـ Z إحتمال أدنى لمخاطرة التعثر المالي أي استقرار أكثر والعكس، أما عن مدى ملاءمته لقياس التعثر المالي للمصارف الإسلامية فإن له سمة هامة تجعل منه مقياسا موضوعيا لأنه يركز على مخاطر المصارف في توظيف أصولها، أي خطر نفاذ رأس المال واحتياطيات البنوك (سواء التجارية، الإسلامية، أو غيرها)، وينطبق هذا المؤشر على المصارف التي تعتمد استراتيجية خطر/عائد مرتفع، أو تلك التي تعتمد استراتيجية مخاطر منخفضة مقابل عوائد منخفضة (خطر/عائد منخفض)¹.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر Z score قد لا يلائم طبيعة المصارف الإسلامية لأنها تقوم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر وبالتالي المخاطر بين البنك والمستثمرين، مما يجعل القيمة الدفترية لرأس المال والاحتياطيات تقلل من الصلابة المالية لهذه المصارف، ذلك أن جزءا كبيرا من المطلوبات المالية للمصارف الإسلامية تتكون

Heiko Hesse, Martin Cihak, Islamic banks and financial stability : ¹
An empirical analyse, IMF working paper, WP/08/16, January 2008,

من حسابات الاستثمار التي تسمح للمصرف بتحويل الخطر للمستثمر والتقليل من خطر الإعسار. إلا أن الأمر ذاته في المصارف التقليدية لأنها هي الأخرى لها القدرة على تحويل المخاطر لعملائها عن طريق ضبط وتعديل معدلات الفائدة على الودائع والقروض¹.

ثالثاً: القياس الاقتصادي لأثر تغيرات معدل عائد المشاركة على استقرار

المصارف الإسلامية

تعتمد البحوث القياسية مجموعة من الأدوات لاختبار مدى تطابق النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذه النقطة من البحث قياس مستوى استقرار عينة من المصارف الإسلامية، ثم تحديد أثر تغيرات معدل عائد المشاركة على استقرارها باستخدام نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data)، والتي تجمع بين بيانات السلاسل الزمنية (Time series data) الممثلة لبيانات فرد واحد عبر عدة نقاط زمنية، و البيانات المقطعية (Cross section data) الممثلة لبيانات عدة أفراد في لحظة زمنية واحدة.

1. عينة ونموذج الدراسة: تشمل الدراسة خمسة مصارف إسلامية ثلاثة منها

سعودية هي بنك الجزيرة، بنك البلاد وبنك الراجحي، واثنان منها بحرينية هي المصرف الخليجي التجاري وبنك البحرين الإسلامي. وقد تم أخذ البيانات الربع سنوية لهذه العينة من التقارير المالية المنشورة على مواقع الأنترنت الرسمية للبنوك،

¹ Idem, P8.

على طول فترة دراسة تمتد من 2007 إلى 2015 كما هو موضح في الملحق رقم 01.

وفي سبيل تحديد طبيعة العلاقة بين معدل عائد المشاركة ومؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية نقوم بتقدير النموذج الموالي باستخدام طرق التقدير الخاصة ببيانات البانيل:

$$lzscore_{islmit} = \alpha + \beta prr_{it} + \dots\dots(5)$$

ϵ_{ijt}

حيث:

$lzscore_{islmit}$: مؤشر الاستقرار المالي في المصرف الإسلامي i

خلال الفترة t .

prr_{it} : معدل عائد المشاركة المطبق في المصرف الإسلامي i خلال الفترة

t .

α : ترمز للتأثير الخاص بكل مصرف عن طريق حصر محددات مؤشر

الاستقرار المالي التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى وهو بذلك

يحسب الخصائص غير المشاهدة عبر المفردات مع ثبات الزمن، كما أن ذلك

التأثير إما أن يخضع لمنهج التأثيرات الثابتة أو منهج التأثيرات العشوائية وفقا لما

يحدده اختبار Hausman.

β : تمثل مصفوفة $Tn \times k$ للمتغيرين المستقلين المؤثرين على مؤشر الاستقرار

المالي في المصرف i وفي الفترة t .

ϵ_{it} : متجه عامودي $Tn \times 1$ لحدود الأخطاء العشوائية غير المشاهدة.

2. قياس استقرار المصارف الإسلامية: بغرض قياس مستوى الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية قمنا بحساب مؤشر الاستقرار المالي Z-score، وفق المعادلة رقم 4. وذلك على طول الفترة الزمنية من الربع الأول لسنة 2007 إلى نهاية سنة 2015. فكانت النتائج كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: مؤشر الاستقرار المالي z-score في المصارف
الإسلامية

السنوات		BAJ	BLD	RJH	KHCB	BISB
2007	Q1	22,039	268.884	10.714	17.300	11.222
	Q2	23,452	200.789	10.581	27.229	13.513
	Q3	23,287	198.087	10.444	19.734	11.316
	Q4	18,924	186.838	11.091	19.832	22.287
2008	Q1	88,940	81.153	13.104	32.372	33.590
	Q2	84,209	91.835	16.719	21.780	32.584
	Q3	86,688	92.753	12.343	23.328	29.302
	Q4	72,062	87.975	12.839	22.723	26.216
2009	Q1	122,503	24.420	12.165	26.132	15.071
	Q2	114,834	25.760	12.753	33.124	14.587
	Q3	116,552	24.957	12.667	28.227	14.134
	Q4	107,568	22.113	12.905	26.488	12.670
2010	Q1	516,885	91.697	13.159	45.685	6.766
	Q2	493,309	92.450	13.574	43.715	6.233
	Q3	488,235	91.532	13.0372	36.334	6.536
	Q4	633,710	83.574	13.346	34.751	4.736
2011	Q1	44,247	34.531	12.757	1051.97776	9.792
	Q2	43,635	34.505	12.826	1000.629	12.351
	Q3	42,810	34.803	12.945	996.973	12.884
	Q4	42,568	29.745	13.219	921.975	10.565
2012	Q1	35,320	11.883	14.408	226.050	5.272
	Q2	31,601	12.056	15.014	222.734	4.438
	Q3	31,954	12.205	14.497	206.934	4.121
	Q4	30,716	12.526	14.148	202.112	3.409
2013	Q1	25,536	20.601	14.488	13.107	34.087
	Q2	25,590	20.099	15.354	12.286	36.431
	Q3	26,693	20.749	15.118	11.123	33.317
	Q4	25,573	20.072	15.345	9.7993	34.104
2014	Q1	29,175	20.302	18.465	88.674	22.408
	Q2	27,506	20.016	18.242	92.159	22.376
	Q3	27,813	19.411	17.946	91.558	23.083
	Q4	27,992	19.562	18.042	88.674	23.081
2015	Q1	11,920	24.292	16.323	37.324	20.671
	Q2	15,132	22.996	16.705	36.729	20.987
	Q3	13,651	23.341	17.100	36.481	20.876
	Q4	15,022	23.320	18.202	36.842	24.271
متوسط مؤشر الاستقرار التالي		99.657	58.923	14.239	162.307	17.787

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الاستقرار المالي في مصارف العينة قد سجل انخفاضا محسوسا في أغلب المصارف أواخر سنة 2008 ووصل إلى أدنى قيمه خلال سنة 2009 ، أي بعد تحول الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي بالنظر لارتباط التمويل الإسلامي التشاركي بالاقتصاد الحقيقي. أما فيما يخص أداء كل مصرف من مصارف العينة خلال فترة الدراسة فقد أوضح متوسط الاستقرار المالي أن المصرف الخليجي التجاري KHCB كان أقوى مصارف العينة وأكثرها استقرارا بمتوسط قدره 162.307، متبوعا بمصرفي RJH و BLD ثم المصرفين الآخرين بنك الجزيرة وبنك البحرين الإسلامي.

3. تقدير علاقة معدل عائد المشاركة باستقرار المصارف الإسلامية: سنقوم بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية ومعدل عائد المشاركة بتقدير نموذج بانيل $zscore_ism$ ، وذلك باتباع خطوات التقدير الخاصة ببيانات البانيل بدءا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية لمتغيرات النموذج، والتأكد من خلوها من الجذر الوحدة الذي قد يكون له أثر على نتائج تقدير النموذج، فاستخدام العلاقات طويلة المدى التي يمكن أن تربط متغيرات من خلال دراسة علاقات التكامل المتزامن الخاصة باختبار Pedroni لمتغيرات النموذج على المدى الطويل، ثم إجراء اختبار التجانس بهدف التأكد مما إذا كان النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لكل المصارف أو خلافا لذلك ما إذا كانت هناك ميزة خاصة بكل مصرف. وفي الأخير نقوم بتقدير نموذج البانيل مع عرض وتفسير النتائج.

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية: يقتضي تقدير نموذج بانيل البانيل أولاً دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية لمختلف متغيرات النموذج الخاص بالدراسة، ويعتمد في ذلك على مجموعة الاختبارات تعرف باختبارات الجيل الأول، وهي اختبار Lin et Levin (LLC)، اختبار (IPS) Im, Pesarm and Shin، اختبار ADF Fisher، اختبار PP Fisher (كل هذه الاختبارات مجموعة في اختبار Summary) إضافة إلى اختبار Hadri. وتطبيق هذه الاختبارات على كل متغير على حدى باستخدام برنامج Eviews 8 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلتي

prr و lzscore_ism

المتغيرات	الاختبارات	lzscore_ism		prr	
		t-statistic	p.value	t-statistic	p.value
lzscore_ism	LLC	3.82685	0.9999	-6.85767	0.0000
	IPS	-0.05993	0.4761	-10.9397	0.0000
	ADF Fisher	10.4003	0.4061	100.812	0.0000
	PP Fisher	18.6018	0.0456	155.467	0.0000
	Hadri	2.88213	0.0020	-0.85228	0.8030
prr	LLC	41.1714	1.0000	-52.9880	0.0000
	IPS	1.51284	0.0652	51.9387	0.0000
	ADF Fisher	20.1362	0.0280	856.193	0.0000
	PP Fisher	803.115	0.0000	1316.95	0.0000
	Hadri	5.45560	0.0000	3.81076	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى نتائج برنامج Eviews 8

ملاحظة: - تشير إلى أن استقرار سلاسل متغيرات الدراسة كان عند مستوى

معنوية 5%. وأن التأخرات قد تم أخذها حسب معيار Schwarz.

- في اختبار summary: الفرضية العدمية H_0 هي السلسلة بما جذر وحدة وبالتالي فهي غير مستقرة. والفرضية البديلة H_1 هي أن السلسلة ليس بما جذر وحدة وبالتالي فهي مستقرة.
 - في اختبار hadri: الفرضية العدمية هي أن السلسلة لا يوجد بما جذر وحدة ومن ثمة فهي مستقرة. والفرضية البديلة هي أن السلسلة بما جذر وحدة ومن ثمة فهي غير مستقرة.
 - عن كيفية قراءة النتائج في المستوى: سواء في اختبار summary أو اختبار hadri إذا كان prob أقل من 5% نرفض H_0 ونقبل H_1 والعكس.
 - عن كيفية قراءة النتائج في مرشح الفروق الأولى: في اختبار summary إذا كان prob=000 نقبل H_1 ونرفض H_0 . أما في اختبار حدري hadri فإذا كان prob أقل من 5% فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 .
- من خلال الجدول نلاحظ أن كل الاختبارات أثبتت عدم استقرار السلسلة الزمنية والمقطعية ل `lzscore_islm` في المستوى (p.value أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية عدم القائلة بوجود جذر وحدة في السلسلة ومن ثمة فهي غير مستقرة)، لتثبت استقراريتها بعد إجراء مرشح الفروق الأولى. تماما كما هو حال السلسلة الزمنية والمقطعية لمعدل عائد المشاركة `pir`، والتي أثبتت اختبارات LLC، IPS و Hadri عدم استقراريتها في المستوى واستقراريتها بعد إجراء مرشح الفروق الأولى. وبذلك يكون المتغيرين متكاملان من الدرجة الأولى.

- دراسة علاقات التكامل المتزامن: بعد إجراء اختبارات الاستقرار والوصول إلى أن المتغيرين التابع والمفسر متكاملان من نفس الدرجة، و ينموان بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل (علاقة توازنية طويلة الأجل) نأتي لاختبار علاقات التكامل المتزامن بينهما باستخدام اختبار Pedroni الموضحة نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار Pedroni

اختبار Pedroni				
Common AR. coe (within)	statistic	prob	Weigthed statistic	prob
v-statistic	2.566542	0.0051	0.890328	0.1866
rho-statistic	-1.868535	0.0308	-1.447449	0.0739
pp-statistic	-1.676324	0.0468	-1.777376	0.0378
ADF- statistic	-1.343957	0.0895	-1.770696	0.0383
Individual AR. coe (between)	statistic		Prob	
Rho-statistic	-0.380471		0.3518	
pp- statistic	-1.900672		0.0287	
ADF- statistic	-1.734966		0.0414	

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى نتائج برنامج Eviews

تشير نتائج الجدول إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين المدروسين المتكاملين من نفس الدرجة. إذ أخذت سبعة قيم لـ p-value لاحصائيات بانيل المرجحة v، rho، pp و ADF من بين 11 إحصائية لـ Pedrouni قيمة أقل من 5% مما يعني رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة، وقبول الفرضية البديلة. وبذلك يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل بطريقتي dols و fmols.

- تقدير نموذج **zscore_islm**: بعد التأكد من خلال اختبار pedroni من وجود علاقة تكامل متزامن على المدى الطويل بين متغيري الدراسة لا بد من تقدير طبيعة هذه العلاقة. وفي سبيل ذلك اقترحت عدة مقدرات مقدر المربعات الصغرى العادية ols، مقدر المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (fully modified ordinary least squared)، مقدر المربعات الصغرى الديناميكية (Dynamic ols)، و (DOLS) و (PMG: pooled mean group). وبعد أن قام كل من Chen، Mccoskey و kao عام 1999 بتحليل خصائص مقدر ols وصلوا إلى أن مقدر ols لتصحيح التحيز لم يتحسن كثيرا وأن مقدرات fmols و dols قد تكون أكثر فعالية في تحليل تكامل الخدارات بانيل. لتطور هذه الطرق بعد ذلك من قبل pedroni (2001) و Mark و sul (2003).

وسنعمد في تقدير علاقة متغيري الدراسة في المدى الطويل على طريقة DOLS بالرغم من أن لها عيب يتمثل في تخفيض عدد درجات الحرية في المتغيرات المدروسة مما قد يقود إلى انحراف زائف، لكن وبالنظر لكون العينة مهمة خاصة في البعد الزمني فإن طريقة DOLS تعطي نتائج مقبولة. يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم 4: تقدير علاقة مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية
ومعدل عائد المشاركة بمقدر dols

المتغير التابع lzscore_islm			
الفترة Q1(2007)–Q4(2015) T=36 N=05			
المتغير	coefficient	t–statistic	Prob
pr	18.79257	3.231114	0.0015

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى نتائج برنامج 8 eviews

يتضح من خلال الجدول أن المتغير pr معنوي (p.value أقل من 5%) وذو إشارة موجبة مما يوحي بأهميته في تفسير المتغير التابع وهو مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية lzscore_islm، وبأن العلاقة طويلة المدى التي تجمع المتغيرين هي علاقة طردية، إذ كلما ارتفع معدل عائد المشاركة بـ 1% يرتفع مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية على المدى الطويل بـ 18.79%. وهذا ما يعكس المساهمة الإيجابية لآلية المشاركة التي تقوم عليها المصارف الإسلامية في تحسين مستوى استقرارها، لأنها تسمح بتقاسم المخاطر من خلال مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.

خاتمة:

يعد معدل عائد المشاركة الأساس الذي تعتمد عليه المصارف الإسلامية في اتخاذها قرار التمويل بالمشاركة من عدمه، يقوم في جزء منه على بنسبة المشاركة المتفق عليها بين الطرفين، وعلى الربح المتوقع من العملية الاستثمارية في جزئه الآخر. مما يجعل التمويل بالمشاركة مرتبطا بمخاطر أكثر تتعلق بعدم تحقق التوقعات الخاصة

بالأرباح، وهو ما من شأنه أن يحدث أثرا سلبيا على استقرار المصارف التي تمنح هذا النوع من التمويل. وعلى قدرتها على القيام بوظائفها في الوساطة دونما توقف ودونما حاجة لدعم خارجي، وكذا التكيف مع الصدمات الخارجية واحتوائها.

ويمكن قياس الاستقرار المالي للمصارف وإدارة المخاطر التي تعترضها بطرق عدة منها مؤشرات الحيلة الجزئية المخصصة لتقييم الوضع المالي في كل مؤسسة مالية على حدة والمجموعة في ما يعرف بإطار camels، أو اختبارات الإجهاد المخصصة لتقييم عواقب الصدمات الخارجية التي تتعرض لها المؤسسات المالية، وإمكانية فقدان محافظ معينة نظرا لظروف السوق. أو حتى نماذج القرض التنقيطي المخصصة لإدارة أكثر نوع من المخاطر الذي يهدد سلامة واستقرار المصارف وهي المخاطر الائتمانية.

ويعتبر مؤشر Z-score أفضل نموذج للقرض التنقيطي متعدد المتغيرات، لأنه وفي الوقت الذي تسعى فيه مؤشرات إدارة المخاطر الأخرى كالقيمة المعرضة للخطر (var) واختبارات الإجهاد ومعيار camels إلى تحديد مدى مواجهة البنك لمشكلة السيولة، مخاطر الجهة المقابلة ومخاطر السوق. فإن مؤشر Z-score يفيد في معرفة إن كان البنك سيواجه إعسار مالي. والإعسار المالي أشد خطورة من أزمة السيولة لأنه يعني أن قيمة أصول البنك أقل من التزاماته في حين أن أزمة السيولة تعني عدم القدرة الآنية على الوفاء بالالتزامات بأقل تكلفة مما قد يجبر البنك على بيع أصوله بأقل من قيمته الحقيقية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

وبتطبيق هذا المؤشر على عينة من 5 مصارف إسلامية، وعلى فترة زمنية امتدت من الربع الأول لسنة 2007 وإلى غاية الربع الأخير من سنة 2015 تم التوصل إلى أن مستوى الاستقرار المالي في أغلب مصارف العينة قد بدأ في الانخفاض

مع بداية الربع الأخير لسنة 2008 أي بعد حوالي سنة من بداية الأزمة وانتقالها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، بالنظر للارتباط الكبير للتمويل بالمشاركة بالقطاع الحقيقي.

من جهة أخرى توصلت الدراسة ومن خلال تقدير نموذج $zscore_islm$ إلى أن هناك علاقة طردية موجبة على المدى الطويل بين معدل عائد المشاركة كمتغير مفسر ومستوى الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية $Z-score$ كمتغير تابع، ما يعني أن ارتفاع معدل عائد المشاركة يؤدي إلى تحسن مستوى الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية على المدى الطويل وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الملحق رقم 1: بيانات مصارف العينة

بنك الجزائر B.A.J						
السنوت		إجمالي الأصول Inact	إجمالي حقوق المالكين	صافي الربح	Income	معدل عائد على رأس المال
2007	Q1	1.712.230,9	4.432.374	3.02.317	22.03.972,4	2.300.294,6
	Q2	1.571.905,3	4.395.339	2.07.253	23.43.271,4	2.325.329,3
	Q3	1.454.720,1	4.539.523	1.33.002	23.25.793,9	1.095.322,5
	Q4	1.234.305,5	4.739.039	5.05.203	15.92.490,9	6.323.943,1
2008	Q1	1.290.442,6	4.595.395	1.33.093	55.94.074,7	1.392.796,3
	Q2	1.425.022,1	4.906.674	99,39	34.20.964,9	1.350.436,5
	Q3	2.340.264	4.572.266	60.57,2	36.65.396,4	1.605.310,4
	Q4	2.731.970,3	4.737.523	2.21.203	72.06.262,5	0.570.943,2
2009	Q1	2.704.604,3	4.537.404	1.02.227	122.3.033,2	1.433.310,4
	Q2	2.393.936,5	4.540.503	1.21.229	114.3.345,2	1.324.735,1
	Q3	2.916.043,5	4.934.732	69.73,9	116.3.321,9	1.093.193
	Q4	2.997.600,4	4.694.334	27.32,4	107.3.657,4	4.537.733,5
2010	Q1	1.779.085,2	4.735.482	12.407	316.3.336,3	1.009.339,4
	Q2	2.916.000,4	4.735.139	21.77,9	493.309	1.004463
	Q3	2.953.146,3	4.796.207	21,6	455.2.333,1	0.933.096,1
	Q4	2.301.522,1	4.505.652	25.37,3	633.7.302,3	3.734.723
2011	Q1	3.390.279,3	4.741.032	61,94	44.24.763,4	0.933.911
	Q2	3.674.179,3	4.753.063	64.90,4	43.63.352,5	0.574.905,3
	Q3	3.733.442,6	4.794,05	63.73,9	42.21.034,4	0.945.499
	Q4	3.539.223	4.936.363	3.03.911	42.36.362,1	3.372.713,4
2012	Q1	4.323.539,3	5.092.195	143.732	33.32.071,3	0.330.603,9
	Q2	4.726.731,7	4.935.099	125.629	31.60.364,5	0.747.397,3
	Q3	4.500.505,1	5.091.252	130.321	31.93.475,5	0.547.239,3
	Q4	5.093.632,2	5.103.395	300.637	30.71.642,2	3.125.593
2013	Q1	5.413.335,3	5.162.553	144.242	23.33.659,1	0.531.321,4
	Q2	5.623.143,4	5.377.964	1.67.392	23.39.704,3	0.570.302,4
	Q3	5.352.933,9	5.345.254	1.55.652	26.69.393,7	0.907.363,2
	Q4	5.997.640,5	5.725.343	630.636	23.37.349,2	3.446.236,5
2014	Q1	6.064.000,6	5.537.449	139.326	29.17.397,2	0.532.124
	Q2	6.350.032,3	5.975.397	1.66.713	2.7.30.603	0.330.629
	Q3	6.363.292	6.032.421	47.23,5	27.51.322,3	0.572.653,4
	Q4	6.653.929,9	6.135.046	372.467	27.99.246,2	3.717.925,3
2015	Q1	6.937.344	6.334.113	226.999	11.92.050,1	0.597.329,2
	Q2	6.045.333	7.144.002	733.731	13.13.206,1	0.577.457,5
	Q3	6.530.334,6	7.234.527	1.63.737	13.65.167	0.913.094,5
	Q4	6.324.433,4	7.433.469	1.257,12	13.02.203,4	4.024.247,9

بنك ايجيبيتي BLD						
اسم التوت		إجمالي الأصول Imact	إجمالي حقوق المساهمين	مدني المبلغ	la score	محل عائد المشاركة Prt
2007	Q1	1 130 3,70 3	3 049,473	23,693	263 2 346	1,736213
	Q2	1 333 2,49 2	3 031,303	34,714	200 7 392	1,923396
	Q3	1 377 7,32 9	3 123,93	39,114	192 0 872	1,352699
	Q4	1 663 3,33 2	3 104,107	72,439	156 2 323	3,110243
2008	Q1	1 703 7,33 4	3 149,239	30,23	31,13 323	1,334299
	Q2	1 333 1,77 3	3 206,293	36,993	91,33 32	1,33149
	Q3	1 334 0,92	3 240,946	44,639	92,73 317	1,470137
	Q4	1 663 1,73 9	3 112,34	123 0 69	37,97 31	7,220029
2009	Q1	1 706 3,33 3	3 244,103	22,33	24,42 033	1,433444
	Q2	1 640 9,31 6	3 233,349	26,23	23,76 023	1,22403
	Q3	1 701 3,30 3	3 303,703	1,901	24,93 733	1,221333
	Q4	1 741 1,39 2	3 002,132	-24 3,39	22,11 331	4,337946
2010	Q1	1 397 3,01 9	3 063,901	32,331	91,69 727	1,131313
	Q2	1 391 3,69 6	3 079,271	32,336	92,43 04	1,173316
	Q3	1 917 3,36 4	3 090,113	2,363	91,33 341	1,291232
	Q4	2 111 6,63 6	3 102,961	92,32	33,37 414	4,643614
2011	Q1	2 333 7,34 1	3 149,324	33,433	34,33 333	1,33243
	Q2	2 343 9,37 7	3 229,697	31,673	34,30 313	1,194403
	Q3	2 273 2,37 4	3 303,461	33,47	34,30 337	1,266639
	Q4	2 772 7,36 9	3416,23	329 6,23	29,74 313	4,733773
2012	Q1	2 333 9,69 2	3 932,319	311 3,33	11,23 326	1,232234
	Q2	2 903 3,33 4	4 039,197	133 4,34	12,03 697	1,242171
	Q3	2 932 3,33 2	4 211,737	120 1,43	12,20 321	1,132343
	Q4	2 977 7,30 1	4 370,316	941 2,04	12,32 633	4,241433
2013	Q1	3 132 7,34 4	4 322,631	142 3,94	20,60 361	1,073627
	Q2	3 134 7,33	4639,33	173 3,72	2 0,1	1,013417
	Q3	3 333 3,39 4	4 333,436	197 0,31	20,74 99	1,103237
	Q4	3 432 3,30 2	3 100,339	729 1,63	2 0,07 23	3,333773
2014	Q1	3 901 0,63 3	3 236,112	173 7,34	20,30 296	0,374307
	Q2	4 097 7,64 3	3 469,333	204 3,24	20,01 696	0,397324
	Q3	4 406 1,71 6	3 691,931	237 0,36	19,41 346	0,336042
	Q4	4 322 9,91 4	3 391,333	364 0,29	19,36 233	3,461333
2015	Q1	4 431 3,03	6 030,349	174 1,44	24,29 221	0,919363
	Q2	4 914 3,34 2	6090,42	206 4,33	21,99 696	0,376993
	Q3	4 949 3,93	6230,99	203 4,42	23,34 302	0,332274
	Q4	3 122 0,41	6 442,239	733 4,23	23,32 097	3,329394

بنك الترسيم RZM						
السنة		إجمالي الأصول Imact	إجمالي حقوق المالكين	صافي الربح	Imcorc	معدل عائد فائدة Pr
2007	Q1	1 135 94.7	20750.27	1549.41	10.73.45	2.035.045
	Q2	1 247 35.9	22361.05	1610.22	10.55.36	4.035.073
	Q3	1 247 11.9	22030.36	1694.25	10.44.45	2.037.009
	Q4	1 245 58.5	23006.11	6449.66	11.09.17	5.154.104
2008	Q1	1 400 45.1	23954.04	1601.54	13.10.45	1.76553
	Q2	1 500 39.5	32050.25	1741.55	16.71.91	1.532.559
	Q3	1 632 55.7	25607.93	1737.05	12.34.32	1.733.025
	Q4	1 649 29.5	2 703 1.5	6324.4	12.23.94	6.342.236
2009	Q1	1 622 30.5	25550.33	1731.67	12.16.23	1.765.232
	Q2	1 646 35.9	27351.39	1771.06	12.75.39	1.723.132
	Q3	1 653 74.3	2 727 1.3	1794.91	12.66.76	1.779.51
	Q4	1 707 29.7	25740.25	6767.23	12.90.25	6.54657
2010	Q1	1 724 23.9	27547.32	1 654.1	13.13.99	1.597.635
	Q2	1 772 57.9	29626.13	1775.61	13.57.44	1.557.337
	Q3	1 813 23.4	29016.13	1639.99	13.03.73	1.61343
	Q4	1 545 40.9	30317.79	6770.53	13.346	6.278.001
2011	Q1	2 030 31.3	29015.97	1700.29	12.73.77	1.463.397
	Q2	2 346 46.4	30561.14	1543.06	12.52.96	1.434.331
	Q3	2 125 57	30921.94	1653.5	12.94.55	1.331.171
	Q4	2 205 13.4	32521.06	7375.27	13.21.96	5.203.401
2012	Q1	2 341 65.3	32353.64	2011.33	14.40.52	1.235.766
	Q2	2 352 11.9	34677.27	2092.95	15.01.45	1.25543
	Q3	2 472 45.2	34635.71	1069.3	14.49.77	1.244.036
	Q4	2 673 32.6	36465.74	7554.71	14.14.52	4.626.646
2013	Q1	2 756 14.6	35322.37	2051.69	14.45.53	1.14243
	Q2	2 732 75.5	37323.31	2122.72	15.35.46	1.137.457
	Q3	2 729 53.1	36556.89	1717.02	15.11.54	1.106.532
	Q4	2 795 70.7	35464.39	7437.99	15.34.57	4.467.593
2014	Q1	2 820 36.1	40206.29	1 705.5	15.46.55	1.073.391
	Q2	2 951 34.3	40665.37	1945.95	15.24.23	1.061.625
	Q3	2 957 15.6	4 043 9.6	1661.61	17.94.65	1.006.534
	Q4	3 077 11.6	41596.19	6536.17	15.04.21	4.109.537
2015	Q1	3 204 25.5	42144.72	1515.55	16.32.39	1.035.341
	Q2	3 270 70.3	44097.31	1941.37	16.70.52	0.93392
	Q3	3 252 12.6	44959.74	1721.4	17.101	1.001.545
	Q4	3 126 19.6	46639.05	7130.05	15.20.21	4.101.795

بنك المسح الإسلامي BISA						
السنوات		إجمالي الأصول Imact	إجمالي حقوق المساهمين	مدى الترخ	le score	مدى نقد المشاركون Per
2007	Q1	494,609	64,673	5,231	11,2229	2,140057
	Q2	487,418	80,884	5,247	11,51344	2,32443
	Q3	415,482	83,409	4,88	11,31444	1,772381
	Q4	455,949	157,174	25,025	21,25749	7,489554
2008	Q1	723,249	179,741	10,041	31,59054	2,12281
	Q2	882,731	212,373	15,748	31,58401	2,054128
	Q3	940,701	202,014	4,24	29,30297	1,745438
	Q4	873,947	144,447	22,313	24,21491	7,310837
2009	Q1	895,451	143,247	4,008	15,07174	1,532544
	Q2	918,451	141,923	-3,825	14,58724	1,22254
	Q3	832,437	159,712	-1,34	14,12484	1,887987
	Q4	911,95	140,501	-19,397	12,47058	4,480591
2010	Q1	954,487	140,73	1,202	4,744504	1,473501
	Q2	975,449	133,229	-4,879	4,233248	1,491572
	Q3	903,044	128,724	-4,241	4,534124	1,335747
	Q4	935,474	100,041	-19,712	4,734508	5,110705
2011	Q1	881,951	95,971	1,505	9,782223	1,742345
	Q2	844,248	121,394	1,483	12,3515	1,878983
	Q3	828,308	121,217	0,324	12,8348	1,402412
	Q4	839,143	101,329	-17,382	10,56541	10,04543
2012	Q1	882,492	102,4	0,543	5,272707	1,948208
	Q2	819,247	84,44	-14,441	4,438424	1,875252
	Q3	825,517	80,412	-4,94	4,121044	1,885991
	Q4	832,804	49,743	-14,195	3,409542	5,410057
2013	Q1	830,583	70,382	1,101	14,08777	1,403384
	Q2	792,514	72,801	1,3	14,48124	1,785254
	Q3	893,932	74,883	1,404	13,31717	2,042599
	Q4	910,294	78,114	4,107	14,10444	7,485247
2014	Q1	885,438	77,587	2,908	21,40883	1,894558
	Q2	904,808	79,219	1,548	22,374	1,405391
	Q3	874,344	79,025	2,924	21,08349	1,399419
	Q4	875,207	79,085	9,297	21,08197	7,034442
2015	Q1	842,052	81,444	3,079	20,47144	1,782354
	Q2	900,337	84,47	5,117	20,98725	2,003394
	Q3	909,214	87,034	0,374	20,87427	1,888392
	Q4	974,348	109,514	11,405	24,27103	7,049331

بنك فيصل الإسلامي RISR						
السنوات		إجمالي الأصول Imact	إجمالي حقوق المساهية	صافي الربح	ls score	معدل عائد مشاركة Prr
2007	Q1	484,409	44,473	5,231	11,2229	2,140087
	Q2	487,415	50,254	5,347	13,51344	2,32643
	Q3	419,632	33,409	4,55	11,31444	1,772351
	Q4	455,949	157,174	15,025	22,25749	7,489524
2008	Q1	723,349	379,741	10,041	33,59054	2,12351
	Q2	882,731	212,373	15,745	32,55401	2,054125
	Q3	940,701	202,014	4,24	29,30297	1,762435
	Q4	873,947	244,447	22,313	24,21491	7,310837
2009	Q1	895,451	343,247	4,005	19,07174	1,532344
	Q2	915,451	341,923	-3,525	14,55724	1,23254
	Q3	932,437	359,712	-1,24	14,13454	1,557957
	Q4	911,95	340,501	-19,397	12,47055	4,480591
2010	Q1	954,637	140,73	1,202	4,744504	1,473501
	Q2	975,449	133,229	-4,579	4,233245	1,481572
	Q3	903,044	125,724	-4,241	4,536124	1,335747
	Q4	925,474	300,041	-19,712	4,724505	5,110705
2011	Q1	881,951	95,971	1,505	9,792223	1,743245
	Q2	844,245	121,394	1,453	12,3515	1,575953
	Q3	825,305	121,217	0,326	12,5545	1,402412
	Q4	839,143	301,329	-17,352	10,56541	10,04543
2012	Q1	852,492	102,4	0,543	5,272707	1,545205
	Q2	815,247	54,44	-14,441	4,435424	1,575352
	Q3	825,517	50,412	-4,94	4,121044	1,555991
	Q4	832,504	49,743	-14,195	3,409542	5,410057
2013	Q1	820,553	70,382	1,101	14,05777	1,403354
	Q2	792,514	72,501	1,3	14,40124	1,755254
	Q3	893,932	74,553	1,404	33,31717	2,042599
	Q4	910,294	75,114	4,107	14,20444	7,432247
2014	Q1	855,435	77,557	2,505	22,40553	1,594555
	Q2	904,505	79,219	1,545	22,374	1,405391
	Q3	874,244	79,025	2,524	23,05249	1,399419
	Q4	875,207	79,095	9,297	23,05197	7,034442
2015	Q1	862,052	51,444	3,079	20,47144	1,752354
	Q2	900,337	54,47	5,117	20,95725	2,003394
	Q3	909,214	57,024	0,374	20,57427	1,555392
	Q4	974,245	109,514	11,405	24,27103	7,049331

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى التقارير المالية للمصارف

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005.
- أحمد محمد محمود نصار، الإستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، الشركات، المضاربة، المزارعة، المساقاة و المغارسة، السندات والصكوك، مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.
- بوداح عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006-2007.
- حسن الأمين، المضاربة وتطبيقاتها الشرعية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المعهد الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.
- حسن بلقاسم غسان، عبد الكريم أحمد قندوز، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الإقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر، 19-21 ديسمبر 2011.
- زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، البحث منشور على موقع موسوعة التمويل الإسلامي

www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../bbb.doc

- سرمد كوكب الجميل، حسن صبحي حسن، تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ع89، 2008.
- شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2013.
- صالح صالح، بن عمارة نوال، الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة، دراسة تطبيقية ببنك البركة الجزائري، مجلة الباحث، ع2، 2003.
- صالح صالح، عبد الحلیم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ظل التقلبات الاقتصادية الدورية، ورقة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدیل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 05-06 ماي 2009.
- غاري شينازي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا إقتصادية، ع 36، سبتمبر 2005.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط4، 2012.
- محمود حسين الوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

- منذر قحف، مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي: تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.

- Abayomi Alawode, Mohamed Alsadek, What is financial stability, Financial stability paper series, Central bank of bahrain, N^o 1, March 2008.

- Boubacar Diallo, Un modele de "credit scoring" pour une institution de micro-finance africaine : le cas de nyesigiso au mali, Hal archives-ouverts, 16 may 2006.

- Garry Schinasi, Defining financial stability, IMF working paper, N^o WP/04/187, October 2004.

- Hatem Hatf Abdulkadhim Altaee, Ibaa Anis Talo, - Mustafa Hasan Adam, Testing the financial stability of banks in GCC countries : pre and post financial crisis, International journal of business and social research (IJBSR), Volume 3, N^o 4, April 2013.

- Heiko Hesse, Martin Cihak, Islamic banks and financial stability : An empirical analyse, IMF working paper, WP/08/16, January 2008.

- Muhammad Abdurrahman Sadique, Profit and loss allocation among islamic bank and client partener in equity financing : practice, precepts and alternative, J.KAU, Islamic economie, Vol 22, N^o 1, 2009.

- Morten Reistad Aasen, Applying Altman's z-score to the financial crisis, An empirical study of financial distress on Oslo stock exchange, Norwegian school of economics, Bergen, 2011.
- Peter Sarlin, Mapping financial stability, Springer, London, 2014.